الأمم المتحدة
S/PV.8907



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٠٧

الأربعاء، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لافوينتي راميرس/السيد غوميس روبليدو فيردوسكو	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بينغ
	فرنسا	السيد بنعبو
	فييت نام	السيدة ترا فونغ نغوين
	كينيا	السيد كيبوينو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2021/944)

21-34294 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2021/944)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والسيدة آشا سياد، المديرة التنفيذية لمبادرة القيادة النسائية الصومالية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/944، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لإطلاع المجلس على الحالة في الصومال. ويسرني أن أفعل ذلك مرة أخرى مع الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا. كما أنني ممتن لإطلاع المجلس إلى جانب السيدة آشا سياد، المؤسسة المشاركة لمبادرة القيادة النسائية الصومالية وعضو سفراء النوايا الحسنة، الذين دعوا بلا كلل مؤيدين لتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الانتخابات.

لقد أُحرز تقدم في العملية الانتخابية، وإن كان هذا التقدم بطيئا ومتفاوتا. وأرحب بالانتهاء مؤخرا من الانتخابات لجميع المقاعد البالغ عددها ٥٤ في مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي. ومما يثلج الصدر أن ١٤ امرأة ستصبح قريبا عضوات في مجلس الشيوخ، وهو ما يمثل نسبة ٢٦ في المائة من إجمالي أعضاء المجلس. وهذه زيادة عن الانتخابات السابقة في عام ٢٠١٦، رغم أنها لا تزال أقل من النسبة المستهدفة البالغة ٣٠ في المائة. ومن الأمور المشجعة أيضًا أن انتخابات مجلس النواب قد بدأت، حيث تم الانتهاء من مقعدين من أصل ٢٧٥ مقعدًا، وأُعلن عن بدء الانتخابات لشغل ١١ مقعدًا إضافيًا في هذا الأسبوع.

وبالإضافة إلى الاستعدادات الانتخابية على المستوى الوطني، أظهر إجراء انتخابات محلية مباشرة بصورة سلمية في ثلاث مقاطعات في بونتلاند في تشرين الأول/أكتوبر جدوى إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، وأكد رغبة الشعب الصومالي في المشاركة السياسية على أساس الاقتراع العام.

وبينما أنوه بهذا التقدم، فقد مر الآن أكثر من عام منذ توقيع القادة السياسيين الصوماليين على الاتفاق الانتخابي في ١٧ أيلول/سبتمبر وما يقرب من ستة أشهر منذ إعادة تأكيد التزاماتهم من خلال اتفاق ٢٧ أيار/مايو.

ولم تبدأ بعد انتخابات الغالبية العظمى من مقاعد البرلمان الاتحادي، ولا بد من تسريع الاستعدادات الأمنية للانتخابات ونشر قائمة بنسبة ٣٠ في المائة من مقاعد مجلس النواب المخصصة للنساء. ونواصل التأكيد على أن الإدماج الكامل للمرأة وتمثيلها في الحياة السياسية وفي جميع قطاعات الحياة أمر أساسي لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في الصومال. وهذه رسالة أكدتها نائبة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام المساعد لشؤون أفريقيا خلال زيارتهما الأخيرة للصومال.

وتواصل الأمم المتحدة العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ودعمهم للمضي قدما في العملية الانتخابية. ويشمل ذلك المشاركة الدبلوماسية، بما في ذلك الزيارات المشتركة مع الشركاء إلى عواصم الولايات الأعضاء في الاتحاد ومواقع الاقتراع وبيانات الشركاء

المشتركة، فضلاً عن تقديم الدعم الفني للفريق الاتحادي الانتخابي المعني بالتنفيذ والفرق الانتخابية المعنية بالتنفيذ في الولايات ومكتب رئيس الوزراء، وكذلك تنسيق وتوجيه مساهمات المانحين للانتخابات.

وأحث جميع أصحاب المصلحة على التحرك بسرعة للانتهاء من انتخابات مجلس الشعب في الولايات الأعضاء في الاتحاد لضمان انتخاب البرلمان بكامله قبل نهاية هذا العام. كما أطالب بالاحترام الكامل للحقوق الأساسية خلال فترات الحملة الانتخابية والانتخابات، بما في ذلك التجمع السلمي وحرية التنقل وتكوين الجمعيات وحرية التعبير.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية في الصومال، يسعدني أيضًا أن أشير إلى أن التوترات التي ظهرت بين الرئيس ورئيس الوزراء في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر بشأن مسألتين، وهما تعيين كبار المسؤولين الأمنيين والتعامل مع التحقيق في اختفاء أحد عملاء جهاز الاستخبارات والأمن الوطني، قد خفت حدتها الآن. وفي أعقاب جهود الوساطة التي اضطلع بها عدد من كبار المسؤولين الصوماليين، أعلن في نهاية تشرين الأول/أكتوبر عن حل توفيقي لقى ترحيبا واسعا.

وللأسف لا تزال الحالة الأمنية في الصومال متقلبة. وأشيد بالتزام وتضحيات قوات الأمن الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي لا تزال تواجه حركة الشباب يوميا. ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا خطيرا لأمن الصومال، فهي قادرة على مواصلة أنشطتها بمعدلات كثيفة، بما في ذلك من خلال استمرار استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وزيادة استخدام المفجرين الانتحاريين. وفي مقديشو، وقع آخر هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، واستهدف نقطة تفتيش بالقرب من فيلا صوماليا، مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى، بمن فيهم مستشار حكومي كبير. وأدين بأشد العبارات الهجمات التي تشنها حركة الشباب وأعرب عن خالص التعازي لضحاياها. وحتى الآن في عام ٢٠٢١، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مقتل أو إصابة ٩٦٤ مدنيا نتيجة النزاع المسلح. وظلت حركة الشباب الجهة الرئيسية المرتكبة لتلك الجرائم، حيث تسببت في ما يقرب من ثلثي الخسائر في صفوف المدنيين.

وللأسف لا تزال التوترات السياسية عاملا يشعل فتيل النزاع في الصومال. وشهدت الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر اندلاع اشتباكات عنيفة في مدينة غرعيل بين أهل السنة والجماعة وقوات الأمن في غالمودوغ، بدعم من القوات المسلحة الاتحادية. وتسببت تلك المواجهات المسلحة في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح، وتشريد جماعي للسكان المدنيين، وألحقت أضرارا جسيمة بالمرافق العامة والمنازل الخاصة. وتواصلت الأمم المتحدة بالتعاون مع الشركاء مع جميع الأطراف بشأن تلك المسائل، وأطلقت دعوات مدوية لوقف الأعمال العدائية ومواصلة الحوار لتسوية الخلافات السياسية.

إن تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال من أجل نقل المسؤوليات الأمنية تدريجيا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القوات الأمنية الصومالية يشهد تقدما لكنه لا يزال متأخرا عن الجدول الزمني المحدد. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) المتعلق بالترتيبات الأمنية لما بعد عام ٢٠٢١، سيطلع الأمين العام المجلس على التطورات أولا بأول. ولذلك لن أخوض في تفاصيل تلك المسألة. وسأكتفي بالقول إن الأمر سيتطلب إجراء مزيد من المناقشات فيما بين الأطراف الفاعلة الأمنية الرئيسية للتوصل إلى اتفاق بشأن الأهداف الاستراتيجية لبعثة للاتحاد الأفريقي في المستقبل وبشأن قوامها وتشكيلها، وهي بعثة تهدف إلى دعم عملية الانتقال الأمني في الصومال بأنجع السبل الممكنة. وفي ذلك الصدد، أرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى الصومال، التي أتاحت فرصة مهمة لإجراء مناقشات بين كثيرين من أصحاب المصلحة.

ولا تزال التأخيرات المستمرة في العملية الانتخابية تقوض التقدم في مجالات حاسمة أخرى وتعرقل تحقيق الأولويات الوطنية بعد الانتخابات، بما في ذلك إصلاح الدستور وقطاع العدالة والنهوض بخطة التنمية والإصلاحات المالية، مثل بلوغ نقطة الإنجاز المحددة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ٢٠٢٢.

ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال يائسة، وتتفاقم بسبب النزاع والتشرد وتفشي الأمراض. كما أن الصومال في مقدمة البلدان

المعرضة للصدمات المناخية المتكررة، مما يؤدي إلى تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية. ويقدر الشركاء في المجال الإنساني أن ٧,٧ ملايين صومالي سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٢. ومن المرجح أن يعاني نحو ١,٢ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في عام ٢٠٢٢ إن لم يتوفر لهم علاج فوري.

ويقدر عدد المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد بنحو ٢,٩ مليون شخص، وهو من أكبر أعداد المشردين داخليا في العالم. وفي هذا السياق، يساورني قلق بالغ لأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ لم تمول إلا بنسبة ٥١ في المائة. وأشكر المانحين على مساهماتهم السخية حتى الآن، ولكن هناك حاجة ماسة إلى تكثيف العمل الإنساني بشكل ملح.

وأود أن أختتم بتأكيد أنه على الرغم من مواصلة إحراز التقدم، فإنه يتعين على القادة السياسيين في الصومال مضاعفة جهودهم في الأسابيع القادمة للوصول بانتخابات البرلمان الاتحادي إلى خاتمة ناجحة حتى يتسنى إجراء الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن. إن إنجاز تلك الانتخابات أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى حتى يتسنى إعادة توجيه كافة الجهود إلى الأولويات الرئيسية في مجالات الحكم والأمن والتنمية في الصومال.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد سوان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. وأود أن أبدأ بتهنئتكم وبلدكم، المكسيك، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

منذ الإحاطة السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8833) وعلى الرغم من بطء وتيرة العملية المقلق للغاية، فقد تجاوز الصومال المأزق الانتخابي الذي كان قائما قبل ٢٧ أيار/مايو واستكمل مؤخرا انتخابات مجلس الشيوخ – وهو إنجاز لا يُستهان به رحبنا به جميعا. والبلد الآن في المراحل الأولى من السباق الانتخابي لمجلس النواب. ويحدونا أمل وطيد ورغبة قوية في إنجاز هذه العملية وإتمامها قبل نهاية العام، تمشيا مع الالتزام الذي قطعته القيادة السياسية للبلد في آخر اجتماع للمجلس الاستشاري الوطني. وكان من دواعي الارتياح أنه عقب شهور من الخلافات التي طال أمدها بشأن تشكيل هيئة إدارة الانتخابات في "صوماليلاند" وقيادتها، شهدنا وأحطنا علما ببدء انتخابات مجلس النواب في دائرة صوماليلاند في مقديشو، وهي الأولى من نوعها في هذا الموسم الانتخابي.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من استمرار الخلافات، فقد حافظ أصحاب المصلحة السياسيون في البلد على مجال للتواصل فيما بينهم. وسمح ذلك باستمرار التفاعل والحوار المستدامين فيما بينهم على الرغم من التحديات، مما يكفل منبرا يمكن من خلاله تضييق هوة الخلافات وتعزيز إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وذلك تطور إيجابي جدا، يجب أن نواصل تشجيعه والاستفادة منه لكفالة الاستكمال السريع والسلمي والموثوق للمراحل المتبقية من العملية الانتخابية، وهو عنصر محوري لإعادة البلد إلى مسار السلام والاستقرار والازدهار.

ولا يزال تحقيق حصة ٣٠ في المائة للنساء يمثل تحديا. وبينما يرحب الاتحاد الأفريقي باستكمال انتخابات مجلس الشيوخ، نلاحظ بقلق أن النتائج لم تحقق الحد الأدنى لحصة المرأة البالغة ٣٠ في المائة، إذ لم تتجاوز ٢٦ في المائة. ولدعم أصوات النساء في سعيهن إلى الاعتراف بحقوقهن ومستوى تمثيلهن السياسي واحترامهما، ما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعمل عن كثب مع سفيرات النوايا الحسنة وغيرهن من الناشطات. وينصب تركيزهن الآن على انتخابات مجلس الشعب المقبلة وكيفية تحقيق الغلبة على زعماء العشائر وغيرهم من القادة السياسيين لكفالة وفائهم بالالتزامات المتعهد بها والمكرسة طوعا في اتفاقي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ و ٢٧ أيار/مايو. وتشمل تلك الالتزامات تحسين الآليات الانتخابية لضمان الوفاء بالحصة الدنيا الهامة جدا لتمثيل المرأة، وهي ٣٠ في المائة.

ولئن كان الاهتمام ينصب عن حق على إنجاز الانتخابات الوطنية، فإنه مما يثلج صدري الانتهاء بصورة سلمية من أول انتخابات مباشرة للمجالس المحلية على أساس مبدأ صوت واحد للشخص الواحد، والتي أجريت في ثلاث مقاطعات في بونتلاند في تشرين الأول/أكتوبر. وكانت الانتخابات حرة وشفافة وسلمية. وكان حماس الناخبين هائلا ونسبة المشاركة مرتفعة. لقد كانت تجربة فريدة من نوعها من نواح عديدة، وأنا متأكد من أنه سيُحتذى بها.

وإدراكا منه لأهمية أن توسع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نطاق دعمها بما يتجاوز أمن الانتخابات، كلف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من خلال بلاغه ٩٩٤، البعثة بتقديم المساعدة التقنية في مجالات أخرى من العملية الانتخابية في الصومال.

وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغكم بأن الصومال هو الآن أول دولة عضو في الاتحاد الأفريقي تتلقى دعما ينطوي على تدخل متعدد الجوانب من خلال عملية لدعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي. ويشمل هذا الدعم الآن خبراء تقنيين من الاتحاد الأفريقي مندمجين في الفريق الاتحادي الانتخابي المعني بالتنفيذ، وهم يقدمون دعما استشاريا هاما بشأن اللوجستيات والمسائل القانونية وأمن الانتخابات، والدعم المالي للفريق الاتحادي الانتخابي للمساعدة في الوفاء بالتزاماته الانتخابية، وعقد حلقات عمل لبناء القدرات بشأن المواضيع الانتخابية الرئيسية، بما في ذلك بناء الدعم لتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات للفريق الاتحادي الانتخابي تحت قيادة الوزيرة الاتحادية لشؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان، كجزء من الدعم التنفيذي لتلك المؤسسات.

منذ آخر إحاطة قدمتها (S/PV.8833)، واصلت الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالتعاون مع نظيرتها الصومالية، تعزيز جهودها لتأمين الانتخابات الجارية. وأدى ذلك إلى نشر وحدات شرطة تابعة للبعثة خارج مناطق نشاطها التقليدية في جميع أنحاء الولايات الأعضاء في الاتحاد، ولا سيما في مدينة غربهاري، في ولاية جوبالاند؛ وفي مدينة جوهر، في ولاية هرشبيلي؛ ومدينة براوه، في ولاية جنوب غرب الصومال.

وفي سياق التحضير لتشغيل مراكز العمليات المشتركة في جميع أنحاء الصومال، تركز شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا على التدريب المتصل بالانتخابات. وفي هذا الصدد، قامت خلية أمن الانتخابات التابعة للبعثة مؤخرا بتدريب ٢٤٥ مسؤولا أمنيا، معظمهم من وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية والجيش الوطني الصومالي. وكان الهدف من التدريبات تزويد مسؤولي الأمن الصوماليين بالمعارف والمهارات اللازمة لتخطيط ورصد وتنسيق أنشطة خلايا العمليات المشتركة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

لا يزال انعدام الأمن في جميع أنحاء الصومال يشكل مصدر قلق بالغ. فبالإضافة إلى استمرار تسلل عناصر من جهاز ”أَمنيات“ الاستخباراتي التابع لحركة الشباب إلى المدن والبلدات الكبرى وممارسة أنشطة الابتزاز والمراقبة الأرضية، زادت الحركة هجماتها بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والهجمات المعقدة والهجمات الاستكشافية والهجمات بالقنابل اليدوية وقذائف الهاون والكمائن والتفجيرات الانتحارية والاغتيالات التي تستهدف كبار المسؤولين الحكوميين.

وعلاوة على ذلك، وفي الآونة الأخيرة، وجهت حركة الشباب جهودها بشكل متزايد ومتعمد إلى تعطيل العملية الانتخابية بشن هجمات على بعض مراكز الانتخابات وهجمات بالنيران غير المباشرة على القواعد المحصنة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وزيادة الإعدامات العلنية للأفراد العاملين مع قوات الأمن الصومالية وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي.

ولئن كانت حركة الشباب لا تزال تشكل التهديد الرئيسي للسلم والأمن، فإنني أشعر بالقلق إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا وتمثلت في اللجوء إلى المجابهة المسلحة في المواجهة بين تنظيم ”أهل السنة والجماعة“ والسلطات الحكومية. وقد ناشدنا الطرفين، بشكل منفصل وبالاشتراك مع الشركاء الدوليين الآخرين، وقف القتال والسعي إلى معالجة خلافاتهما من خلال الآليات التفاوضية. وهدأت الاشتباكات المسلحة. وأصبحت بلدة غري عيل وقرية بوهول هادئتين الآن، ولكن يجب أن تستمر جهودنا في اتجاه الحل السلمي للمواجهة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، نفذنا عمليات مشتركة مع الجيش الوطني الصومالي، مما أسفر عن تعطيل أنشطة حركة الشباب في شبيلي السفلى، ولا سيما في مدينة بصرة في تشرين الأول/أكتوبر وفي منطقة غامبولي في أيلول/سبتمبر وإحباط محاولة حركة الشباب استعادة بعض البلدات القريبة من جسور، وذلك بفضل القدرة الجوية القوية.

وفيما يتعلق بالتخطيط المشترك والتنسيق، عقد مقر قيادة قوة البعثة وممثلو الجيش الوطني الصومالي سلسلة من الاجتماعات لتنفيذ خطة إعادة التشكيل المنسقة للبعثة. ولتيسير التخطيط المشترك للعمليات وتنسيقها، تم إنشاء خلايا لتنسيق العمليات المشتركة في جميع قطاعات البعثة. وجرت تسمية ضباط أركان من الجيش الوطني الصومالي لقيادة تلك الخلايا.

إن أولويات وأهداف التعاون للاتحاد الأفريقي في هذه المرحلة من تاريخه لا تتمثل في صون وتوطيد الاستقلال السياسي للدول الأعضاء في الاتحاد وسيادتها اللذين تحققا بشق الأنفس، بما في ذلك استقلال الصومال وسيادته، ولكن أيضا في تعزيزهما بتمكين كل شعب وكل دولة من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية القارية، المكرسة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، بصورة منعزلة أو من دون تحقيق السلام.

ولا يشكل التهديد الأمني الذي يواجه الصومال اليوم تهديدا للشعب الصومالي وحده؛ بل إنه تهديد إقليمي وقاري وعالمي. وهو يبطئ ويقوض تنمية الصومال وجيرانه. وسيستمر في تعريض جهودنا لتحقيق أهدافنا القارية للخطر وفي تقويّضها إذا لم يتم احتواؤه والقضاء عليه. ومن أجل شعب الصومال ومن أجل مصلحتنا، كقارة وكمنطقة، يتعين أن نحقق السلام والاستقرار في الصومال، ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق ما لم نواصل العمل معا وبصورة متكاملة.

تنتهي ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وهناك حاجة ماسة إلى بعثة جديدة تتولى المهام من بعثة الاتحاد الأفريقي. ولتحقيق ذلك، وفي إطار الاحترام الكامل لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية، يتعين علينا، على سبيل الاستعجال، أن نواصل على نحو مفصل وشامل المناقشات التي بدأناها بالفعل بشأن المسائل التي ستشكل ملامح البعثة المقبلة والتي لها صلة بفعاليتها ونجاحها وبشأن مؤشرات مثل تلك المتعلقة بتعزيز التنسيق والتعاون بيننا والاتساق والتكامل في نُهجنا والثقة المتبادلة والمساءلة وتبادل المعلومات والتمويل على نحو مستدام، من بين أمور أخرى، وأن ننتهي من هذه المناقشات.

وقد تيسر عملنا في هذا الصدد بالفعل إلى حد كبير بفضل القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١)، الذي دعا إلى تقديم مقترحات بشأن الأهداف الاستراتيجية للبعثة الجديدة وحجمها وتكوينها. وهناك أيضا طلب لاستكمال مفهوم العمليات، الذي ينبغي أن يوضح جليا الغاية النهائية للبعثة وطبيعتها وولايتها ومهامها ومواقعها وهيكلها ومدتها وقيادتها والتحكم فيها. وفي هذا السياق، طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن تستأنف مفوضية الاتحاد الأفريقي على الفور مشاوراتها مع حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين المعنيين بغية التوصل إلى نهج مشترك إزاء المسائل المذكورة أعلاه. وقد أبدت مفوضية الاتحاد الأفريقي استعدادها للمشاركة في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدماديرا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سياد.

السيدة سياد (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لعرض آخر المستجدات عن المشاركة السياسية للمرأة وتطورات العملية الانتخابية في الصومال، وما ينبغي القيام به، من منظور المجتمع المدني، بعد انتخابات عام ٢٠٢١.

اسمي آشا عبد الله سياد وأنا مناصرة لحقوق المرأة وتمكينها والسلام والمشاركة السياسية. واليوم، أتكلم بصفتي المديرة التنفيذية لمبادرة القيادة النسائية الصومالية فضلا عن كوني عضوة في فريق سفيرات النوايا الحسنة، وهو لجنة مناصرة عينها رئيس وزراء حكومة الصومال الاتحادية للدعوة إلى تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة للنساء. وأود أن أنقل إلى مجلس الأمن خالص تحيات الناشطات السياسيات

والناشطات في مجال السلام في الصومال، وكذلك تحيات فريق سفراء النوايا الحسنة بأكمله. ومن دواعي الشرف والاعتزاز العميقين أن أتكلم باسم المرأة الصومالية في هذه الهيئة الموقرة.

لقد كانت المرأة في الصومال جزءا لا يتجزأ من جهود التعافي وتحقيق الاستقرار، فقد اضطلعت بدور هام في الحفاظ على وحدة الأسرة، بل في الواقع وحدة البلد. ومع ذلك، لا يزال التاريخ السياسي للصومال إقصائيا، إذ يقصي النساء من تولي القيادة وأدوار صنع القرار. فالنظام السياسي العشائري يقلص دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسة والمجالات العامة إلى مستوى محدود وغير ذي شأن.

وقد أسفرت الانتخابات الاتحادية لعام ٢٠١٦ عن شغل النساء ٢٤ في المائة من المقاعد في البرلمان العاشر. وعلمتنا تجربة انتخابات عام ٢٠١٦ أن تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من خلال العملية الانتخابية ونتائجها في سياق انتخابات تجري استنادا إلى قاعدة محاصصة عشائرية تُعرف بصيغة ٤,٥ لا يعدُّ تحديا فحسب، بل ويضر أيضا بكفاح المرأة من أجل المساواة والعدالة.

وفي غياب آلية ملموسة لتحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة، نشهد في الانتخابات غير المباشرة الجارية في عام ٢٠٢١ تكرارا لما حدث في عام ٢٠١٦. وتؤكد نتائج انتخابات مجلس الشيوخ، التي لم تبلغ حصة تمثيل المرأة فيها سوى ٢٦ في المائة، مخاوفنا وشكوكنا بشأن إمكانية أن تدعم الانتخابات غير المباشرة تحقيق حصة قدرها ٣٠ في المائة للنساء.

وما فتئنا، منذ الإعلان عن تعيين سفراء النوايا الحسنة في تموز/يوليه من هذا العام، ندعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمناصرة تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة. وقدمنا اقتراحات أيضا بشأن ما يمكن للمجلس الاستشاري الوطني أن يعتبره الحد الأدنى من التدابير اللازمة لضمان حصة الـ ٣٠ في المائة. ومع ذلك، لم يتخذ المجلس الاستشاري الوطني أي قرار في هذا الصدد، وكانت عواقب ذلك واضحة في نتائج انتخابات مجلس الشيوخ.

ونحن مقبلون الآن على انتخابات مجلس الشعب الصومالي. ولا نزال نتساءل، بصفتنا من القيادات النسائية وسفيرات للنوايا الحسنة، عما كان يمكن أن نفعله بشكل مختلف أو ما لم نحاول القيام به خلال انتخابات مجلس الشيوخ ويمكن أن يساعد في تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة في هذه الانتخابات. والحقيقة المؤسفة هي أنه في إطار النموذج الانتخابي غير المباشر الحالي، ليس لآراء وأصوات الجماهير، بما في ذلك النساء، أهمية في انتخاب ممثلينا. ووفقا لبيان المجلس الاستشاري الوطني الصادر في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٢١، فإن رؤساء الولايات الاتحادية الأعضاء والأفرقة الانتخابية المعنية بالتنفيذ على صعيد الولايات مسؤولون في المقام الأول عن تحديد مقاعد النساء. ونطالبهم بالوفاء بمسؤوليتهم والتزامهم تجاه البلد، ولا سيما تجاه المرأة.

ويساورنا قلق عميق إزاء التأخيرات وغياب تدابير ملموسة وجداول زمنية محددة لإتمام انتخابات مجلس الشعب. ومن المرجح أن يكون لأي تأخير آخر في إجراء الانتخابات تأثير سلبي على حصة المرأة، حيث سينصب اهتمام جميع المعنيين، بمن فيهم المجتمع الدولي، على استكمال الانتخابات بشكل عاجل، بغض النظر عن نتائجها.

وبعيدا عن الاتفاقات السياسية، فقد أتضح جليا من خلال عملنا مع القيادات النسائية ومناصري المرأة وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم القادة السياسيون وشيوخ العشائر في الولايات الاتحادية الأعضاء ومقديشو، أن تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة في أيدي المجلس الاستشاري الوطني واللجان الاتحادية الانتخابية المعنية بالتنفيذ واللجان الانتخابية المعنية بالتنفيذ على صعيد الولايات. وهذا هو الحال تحديدا منذ إصدار بيان ٢٢ أغسطس ٢٠٢١. ويجب على المجلس الاستشاري الوطني واللجان الانتخابية المعنية بالتنفيذ على صعيد الولايات تحديد ٣٠ في المائة من المقاعد في مجلس الشعب وتخصيصها للنساء وكفالة ترشح النساء فحسب لتلك المقاعد. وقد قمنا بعمل مسح للعشائر، مما يجعل تخصيص المقاعد للنساء أسهل بكثير، ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم أي قدر من الدعم للمجلس الاستشاري الوطني واللجان الانتخابية في جهودهم الرامية إلى تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة للنساء.

ونظرا لأننا بدأنا جميعا التفكير في الصومال بعد انتخابات عام ٢٠٢١، يجب علينا جميعا أن نكون حازمين في إنقاذ البلد من هذا

الفخ المتمثل في الانتخابات غير المباشرة. وإذا كنا نؤمن حقا بالسياسة الشاملة للجميع واتحاد صومالي يكون الشعب محوره، فعلينا أن نعمل من أجل إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢٥–٢٠٢٦. فالانتخابات غير المباشرة لا تحرم معظم السكان البالغين في الصومال – من النساء أو الرجال أو الشباب أو الأقليات أو الأشخاص ذوي الإعاقة – من حق التصويت فحسب، بل إنها أيضا تضعف قدرة بلد بأكمله وتشجع النخب السياسية وتساعد في إدامة ممارسات سياسية إقصائية.

ويجب أن تجسد الإدارة الصومالية الشاملة للجميع التنوع في الصومال، كما يتعين أن يكون للمرأة رأي في تحديد الأولويات الوطنية والسياسات العامة والنفقات العامة. ولا يسمح الهيكل السياسي الحالي والعملية الانتخابية الجارية بحدوث ذلك، ويجب أن يتغير ذلك. ويجب على الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد أن يأخذا ذلك في الاعتبار عند تحديد أولوياتهما. ويجب أن يركزا، على وجه الخصوص، على عدة مهام.

أولا، يجب استكمال المراجعة الدستورية. ويجب أن يضمن الدستور الاتحادي تمثيل المرأة في البرلمان الاتحادي ومجلس الوزراء والخدمة المدنية بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة. ويجب ألا تتوقف المشاركة السياسية للمرأة والعديد من الآخرين، بما في ذلك الشباب والمجتمعات المهمشة، على إرادة جماعة معينة تحظى بامتيازات أو على إرادة شيوخ العشائر. والمشاركة من حقنا ويجب أن تكون محمية في الدستور. ومراجعة الدستور هي السبيل الوحيد لحماية حقوق المرأة في المشاركة والمساهمة على قدم المساواة في مجالات السلام والسياسة والحكم في البلد.

ثانيا، يجب على الحكومة الجديدة أن تعطي الأولوية لمبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢٥، ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة منذ البداية لضمان عدم حدوث أزمة سياسية يمكن أن تلغي هذا المبدأ في عام ٢٠٢٥. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نضع حدا لبؤس المرأة وكفاحها من أجل المشاركة في الانتخابات.

ثالثا، هناك ترابط بين حماية المرأة ومشاركتها السياسية. ويجب على الحكومة الجديدة أن تعطي الأولوية لحماية المرأة من أجل تعزيز مشاركتها في السياسة والحياة العامة. ولذلك يجب أن يستكمل إقرار مشروع قانون الجرائم الجنسية وتنفيذه على سبيل الأولوية.

وأخيرا، يجب على الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد أن يعملا جنبا إلى جنب لتعديل القانون الانتخابي الاتحادي والقوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية، ويجب أن يسنا أحكاما واضحة وصريحة لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن توفر مراجعة الدستور أحكاما واضحة بشأن مشاركة المرأة في السياسة والمناصب العامة. ويجب توفير الموارد لتعزيز حماية المرأة وتعزيز دورها القيادي، كما يجب دعم عضوات البرلمان ومجلس الشيوخ المنتخبات حديثا حتى يتمكن من أداء دورهن التشريعي بصورة فعالة.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، أن يقدم دعمه وتعاونه الكاملين إلى الحكومة الجديدة في جهودها الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال المصالح الوطنية الذي طال انتظاره. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل أن دعمه يعتمد على اتباع الحكومة لنهج شامل للجنسين، مع وجود المرأة في المركز.

وفي الختام، نطالب في انتخابات ما بعد عام ٢٠٢١ في الصومال باتخاذ تدابير ملموسة والمساءلة الكاملة عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالنيابة عن زميلاتي الصوماليات وبالنيابة عن بلدي، أود أن أتقدم إلى مجلس الأمن وممثل حكومة الصومال الاتحادية والممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال فرانسيسكو ماديرا بخالص شكرنا وتقديرنا لهذه الفرصة وعلى دعمهم المستمر للصومال والمرأة الصومالية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة سياد على إحاطتها القيمة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدِّمي الإحاطات، الممثل الخاص سوان والممثل الخاص ماديرا والمديرة التنفيذية سياد، على إحاطاتهم.

وسأركز ملاحظاتي اليوم على قضيتين: الانتخابات ومستقبل الدعم الأمني الدولي للصومال.

لقد تابع مجلس الأمن عن كثب العملية الانتخابية في الصومال، وترحب المملكة المتحدة باستكمال عملية مجلس الشيوخ، التي تمثل معلما هاما، وكذلك انتخاب النساء ليشكلن ٢٦ في المائة من مجلس الشيوخ. غير أن المديرة التنفيذية سياد أوضحت ببلاغة ما يشوب هذا الإنجاز من نقائص حيث طرحت تحديا بخصوص استيفاء نسبة التمثيل البالغة ٣٠ في المائة للمرأة في انتخابات مجلس النواب، ورؤية إدماج المرأة إدماجاً كاملا في عملية صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الصومال.

وبالعودة إلى مسألة الانتخابات، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء البطء الشديد في تقدم العملية الانتخابية عموما. وقد التزمت الصومال ببدء انتخابات مجلس النواب فورا وإتمامها بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ومن الأهمية بمكان ألا تتأخر الانتخابات إلى ما بعد ذلك التاريخ، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تقويض التقدم المحرز بشأن الأولويات الوطنية للصومال، وزيادة عدم اليقين السياسي، وإتاحة الفرصة لحركة الشباب لاستعادة مواقعها وتعزيز نفوذها السياسي، وكما قالت السيدة سياد، إلحاق الضرر المرأة.

ولدينا مصلحة جماعية في توفير الحماية من أي تدهور للأمن في الصومال. ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية، وهي الدعم الدولي. ومع اقتراب انقضاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية في الصومال بسرعة، نحتاج إلى إحراز تقدم عاجل بشأن الانتقال الأمني لكفالة استمرار الدعم الأمني الدولي للصومال بطريقة تعكس تطور الحالة في الميدان.

ومن الواضح أن هناك طائفة واسعة من الآراء بشأن الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه هذا الدعم. ونرى أن ذلك الدعم يجب أن يكون واقعيا وميسور التكلفة على السواء، وأن يدعم الانتقال التدريجي إلى تولي الصوماليين مهمة حفظ الأمن، على النحو المبين في الخطة الانتقالية الصومالية. ونرى أن نموذج البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار الذي أقره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لن يحقق ذلك. ويتعارض ذلك في رأينا مع فكرة الانتقال التدريجي إلى تولي الصوماليين للمسؤولية الأمنية بشكل كامل.

والتوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية والمانحين، على النحو الذي طلبه المجلس، سيعني تجاوز المأزق الحالي والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما. وينبغي أن يعكس هذا الاقتراح المشترك أهدافنا المشتركة المتمثلة في الحفاظ على الإنجازات التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشق الأنفس، مع بدء الانتقال من الدعم الخارجي إلى تولي الصوماليين المسؤولية الكاملة عن الأمن، كما حدد المجلس بالإجماع في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١). وستواصل المملكة المتحدة العمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة من أجل تحديد مجالات مشتركة ومساعدة أصحاب المصلحة على التوصل إلى توافق في الآراء.

وتواجه الصومال تحولات انتخابية وأمنية مهمة في الأشهر المقبلة. وسيشكل النجاح في إنجاز تلك العمليات جزءا حاسما من تمكين الصومال من تحقيق الأمن والازدهار على المدى الطويل. ونأمل أن يتكاتف قادة الصومال والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمانحون، وأن يتعاونوا من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين في الصومال، ونشجعهم على ذلك.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، على موافاتنا بمعلومات مستكملة عن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2021/944) وتنفيذ ولايتي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وأشكر أيضا الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير ماديرا، على إحاطته. وأشكر السيدة آشا سياد، المديرة التنفيذية لمبادرة القيادة

النسائية الصومالية، على ما عرضته من أفكار. وأرحب أيضا بالممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

لقد كان التقدم الذي أحرز مؤخرا فيما يتعلق بالانتخابات مطمئنا. فبعد أشهر من التأخير وسياسة حافة الهاوية، استؤنفت الدورة الانتخابية. واختتمت انتخابات مجلس الشيوخ بنجاح في نهاية الأسبوع الماضي. وهذا تطور مشجع، لا سيما الإنجاز المتمثل في أن ١٣ من أصل ٥٤ عضوا في مجلس الشيوخ نساء. والخطوة التالية هي انتخابات مجلس النواب، التي بدأت الإجراءات المتعلقة بها. ونأمل أن تواصل القيادة والمؤسسات الصومالية المضي قدما بنفس المستوى من الالتزام وأن تستكمل العملية الانتخابية في غضون الجداول الزمنية المتفق عليها. إن إجراء الانتخابات سلميا، وفقا للاتفاقات، أمر هام لمستقبل الصومال الديمقراطي.

ولا يمكن تصور انتقال أمني ناجح نحو الاستقرار في الصومال بدون توليه زمام أمور ديمقراطيته التمثيلية. وإذ نقترب من الموعد النهائي لاستكمال المناقشات بشأن الانتقال الأمني في الصومال، نؤكد أهمية إكمال الانتخابات والانتقال السلمي للسلطة. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع بعثة الأمم المتحدة في الصومال على مواصلة العمل عن كثب مع الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء في تقديم الدعم الانتخابي المطلوب.

ولا تزال الحالة الأمنية في الصومال حرجة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن متوسط عدد الحوادث الشهرية يبلغ ٢٧٣ حادثا، معظمها ارتكبته حركة الشباب. ومما يثير القلق استمرار الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والتفجيرات الانتحارية الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجب إدانة أعمال الإرهاب التي تقوم بها حركة الشباب بأشد العبارات. ولا تزال حركة الشباب مسؤولة إلى حد كبير عن وقوع العديد من الخسائر في صفوف المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضد النساء والأطفال. ونعرب عن دعمنا الكامل للعمليات التي تقوم بها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد حركة الشباب.

وفي الوقت الذي نناقش فيه عملية الانتقال الأمني الهامة، سيحتاج الشعب الصومالي إلى دعم المجتمع الدولي واهتمامه في مواجهة جماعة إرهابية مثل حركة الشباب. ولذلك نرحب بالقرار المتعلق بالجزاءات المفروضة على الصومال ٢٦٠٧ (٢٠٢١) الذي اعتمد مؤخرا، مع التركيز بشكل أكبر على الجزاءات المفروضة على حركة الشباب. ومن المهم أن نستجمع جميعا إرادتنا السياسية الجماعية في التصدي للإرهاب في منطقة القرن الأفريقي. إن منع حركة الشباب من الحصول على الموارد المالية أمر حاسم في مكافحة خطر الإرهاب، في حين يجب الإقرار بالروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها.

ونرحب بالاجتماع الأخير الذي عقد في مقديشو بين الصومال ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونأمل أن يسفر عن نتيجة إيجابية وتوافق في الآراء بشأن سبيل المضي قدما. ويتطلب الانتقال الأمني المستقر في الصومال القيادة والتعاون القويين من جانب الحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي. ونؤيد التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية لقوات الأمن الصومالية، بغية نقل المسؤولية الكاملة بحلول عام ٢٠٢٣.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الإنسانية مزرية. ولا يزال الصومال يعاني من آثار عوامل متعددة، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والجراد الصحراوي. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لسد الفجوة التمويلية وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وتتقاسم الهند والصومال ألفي عام من أوجه التبادل الحضاري عبر البحار. وتواصل الهند دعم الصومال من خلال برامج المساعدة الإنمائية وبناء القدرات. وعلى الرغم من القيود المفروضة بسبب كوفيد-١٩، تواصل الهند مساعدتها للصومال من خلال بناء القدرات في إطار برنامج افتراضي شهد مشاركة ٣٤ مرشحا صوماليا حتى الآن. وقد استفاد ١٧ طالبا صوماليا من منح دراسية من خلال المجلس الهندي للعلاقات الثقافية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. كما أهدت حكومة الهند ٢٧ حافلة صغيرة إلى الصومال في أوائل هذا العام.

إن الصومال يمر بمنعطف هام على طريق التنمية، وستكون الأشهر القليلة المقبلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الصومال الديمقراطي. ونعتقد أن شعب الصومال وقيادته سيواصلان إظهار التصميم والعزم من خلال اتخاذ الخيارات الصحيحة. وستواصل الهند دعم الصومال وشعبه في سعيهما من أجل مستقبل مستقر وآمن وسلمي.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١) .

ونشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة آشا سياد، المديرة التنفيذية لمبادرة القيادة النسائية الصومالية، على إحاطاتهم. ونود أيضا أن ننوه بمشاركة الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة ونرحب به.

ترحب مجموعة ٣+١ بإكمال انتخابات مجلس الشيوخ يوم السبت الماضي ، إذ تم اختيار جميع المقاعد ال ٥٤ ، وكذا بدء انتخابات مجلس الشعب. ونؤكد مرة أخرى على أهمية استكمال العملية الانتخابية، بما في ذلك انتخاب رئيس الصومال، في الوقت المناسب لتحقيق التطلعات المشروعة لشعب الصومال إلى الأمن والاستقرار والديمقراطية والحوكمة الرشيدة والتنمية. ونكرر مرة أخرى أن التأخير المطول في إكمال العملية الانتخابية يمكن أن يحول الموارد والاهتمام عن الأولويات الوطنية الحاسمة.

وبينما نأسف لعدم تحقيق الهدف المتمثل في ٣٠ في المائة من النساء المنتخبات لعضوية مجلس الشيوخ، نلاحظ أن ٢٦ في المائة من الأشخاص المنتخبين في تلك المرحلة كانوا من النساء بالفعل. ونأمل أن تؤدي انتخابات مجلس الشعب المقبلة إلى سد الفجوة القائمة. ونؤكد من جديد أيضا دعمنا لانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد ونشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف خلال الدورة الانتخابية المقبلة.

ولا تزال مجموعة ٣+١ تشعر بالقلق إزاء التهديد الكبير الذي تشكله حركة الشباب الإرهابية على السلام والأمن والاستقرار في الصومال، وهي المسؤولة عن غالبية الهجمات في البلد والتي تؤثر أنشطتها الإرهابية وغيرها من الأنشطة على بناء الدولة في الصومال. وندين بشدة، على وجه الخصوص، الهجمات الانتحارية العديدة التي ارتكبت في مقديشو في الأشهر الثلاثة الماضية، ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ولحكومة الصومال وشعبه.

ونكرر دعوتنا إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي لحكومة الصومال في حربها ضد حركة الشباب وغيرها من الجماعات الناشطة في البلد، فضلا عن تمكينها من تحمل المسؤولية الأمنية الكاملة، تمشيا مع الخطة الانتقالية الصومالية.

ونشيد بالدور الذي قامت به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ذلك الصدد خلال السنوات الماضية. كما نحيط علما بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي اعتمد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وعمم في مجلس الأمن بوصفه الوثيقة S/2021/922. لقد أيد البيان تقرير التقييم المستقل الذي يقوده الاتحاد الأفريقي بشأن مشاركة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد عام ٢٠٢١، والخيار ١، لإنشاء بعثة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في الصومال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تُنشر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ستكفل تمويلا متعدد السنوات يمكن التنبؤ به ومستداما للبعثة المقبلة من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

وتؤكد مجموعة ٣+١ على أهمية إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات وأولويات وآراء البلد المضيف في تحديد طبيعة وهدف أي بعثة مقبلة في الصومال، وتشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة المشاركة البناءة من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للطرفين.

كما تشاطر (مجموعة ٣+١) الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى التصدي الكامل للتحديات التمويلية لأي جهود يبذلها الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد عام ٢٠٢١ وذلك بتوفير التمويل الكافي والمستدام

الذي يمكن توقعه، بما في ذلك الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها العميق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال حيث يعاني ما يقدر بنحو ٧ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي إلى حد الأزمة بسبب الأثر المشترك للنزاعات والأزمات البيئية، بما في ذلك الجفاف والفيضانات وأسراب الجراد وجائحة مرض فيروس كورونا. وندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين. ونكرر أيضا دعوتنا لجميع الشركاء الدوليين إلى زيادة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للصومال.

ختاما، نؤكد من جديد التزامنا الثابت بسيادة الصومال ووحدته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، فضلا عن دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق السلام والاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلين الخاصين سوان وماديرا على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بزميلي الممثل الدائم للصومال. وأود أن أشكر السيدة سياد بصفة خاصة على ملاحظاتها القوية والصريحة هذا الصباح.

ونرحب باكتمال الانتخابات لمجلس الشيوخ في الصومال الأمر الذي يعطي زخما للمرحلة المقبلة والمعترف بأنها أكثر تعقيدا من انتخابات مجلس النواب. وكلما أنجزت هذه العملية على وجه السرعة كلما أسرع قادة الصومال إلى توجيه الاهتمام مرة أخرى إلى تطلعات شعبهم إلى بلد ينعم بالسلام والرخاء والاستقرار. إن التعاون الذي شهدناه مؤخرا بين الرئيس ورئيس الوزراء مشجع وندعو إلى مواصلته.

وهناك فرصة الآن للسعي إلى إكمال جميع العمليات الانتخابية بما فيها الانتخابات الرئاسية بحلول نهاية كانون الثاني/يناير. ومن الواضح أن قادة الصومال قادرون على تحقيق ذلك من الناحية التقنية والمالية ومن منظور أمني. ومن شأن أي تأخير أن يزيد التكلفة ويحفز حركة الشباب على التدخل والإخلال بالتوازن السياسي الهش القائم الآن. وهذه مخاطر لا يتعين علينا مواجهتها. ونحث الحكومة الاتحادية وقادة الولايات على تسوية خلافاتهم وإعطاء زخم متجدد لجهود بناء الدولة الهامة التي ستكفل مستقبلا أفضل للصومال.

وكما قالت نائبة الأمين العام أمينة محمد خلال زيارتها للصومال ومرة أخرى للمجلس (انظر S/PV.8867) فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تعتبر عامل تغيير، لذلك فإن مشاركتها وتمثيلها شرطان مسبقان لتحقيق السلام الدائم. وإذ تشيد أيرلندا بالجهود المبذولة حتى الآن، فإنها تأسف لفشل الصومال في تحقيق هدف تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في انتخابات مجلس الشيوخ. ولكننا نعلم أن هناك الآن فرصة لتحقيق الهدف العام عن طريق إجراء انتخابات مجلس العموم. ونتشاطر دعوة قادة الصومال إلى تحديد الـ ٨٥ مقعدا التي ستخصص حصرا للمرشحات.

لقد أكدت ملاحظات السيدة سياد صباح اليوم مدى أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تلك المسألة. وتثير إشارتها إلى ”ضعف التقدم المحرز ومحدوديته“ القلق حقا. وأعتقد أن علينا أن نعمل بشكل أفضل وإنهاء ما وصفته بالوضع البائس للمرأة ونضالها في السعي إلى ضمان مشاركتها السياسية.

ولا يزال خطر الإرهاب والنزاع المسلح والعنف يهدد الشعب الصومالي والمؤسسات الوطنية أيضا. ويساورني القلق العميق من زيادة معاناة أشد الفئات ضعفا، لا سيما حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأكرر دعوة الأمين العام إلى المساءلة عن تلك الانتهاكات، أيا كان مرتكبوها. ويجب على قادة الصومال أن يفعلوا كل ما في وسعهم –على الصعيدين المحلي والوطني – لإنهاء تلك الآفة غير المقبولة، وتلك مسؤوليتهم.

ومع استمرار الانتخابات والصراع من أجل السلطة، من المهم أن تمنع الحكومة عمليات القتل والاعتقال والاحتجاز التعسفيين علاوة على الأفعال الأخرى الرامية إلى قمع حرية التعبير والمشاركة السياسية. وينبغي أن تكفل الحكومة أيضا مساءلة مرتكبي الانتهاكات. ونتطلع في هذا الصدد إلى نتائج التحقيقات المحايدة في مقتل السيدة إكران تهليل.

وتكرر أيرلندا إدانتها للهجمات الشنيعة التي تشنها حركة الشباب التي تسبب خسائر بشرية كبيرة. ويتجاوز تهديد هذه الحركة حدود الصومال ويمتد في جميع أنحاء المنطقة، ويزيد من حدته عدم الاستقرار الذي حدث مؤخرا. ويقتضي ذلك أن تسرع حكومة الصومال والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى إيجاد طريق للمضي قدما معا بشأن التشكيلة المستقبلية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتحويل مهامها في نهاية المطاف إلى قوات الأمن الصومالية.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم المساعدة في ذلك. وما يزال شريكا قويا وملتزما للصومال منذ أمد بعيد. ولكن يجب الاتفاق على الطريق إلى الأمام.

ومن الواضح تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا بفعل تغير المناخ. وفي هذا السياق أصبح عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في مجالي المناخ والأمن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونتطلع إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة لذلك العمل الذي نتابعه باهتمام وترقب. في غضون ذلك وكما سمعنا في ملاحظات الآخرين هذا الصباح، يتسبب اتساع نطاق الجفاف في النزوح ويهدد بزيادة انعدام الأمن الغذائي. إن من المروع أن تشير التوقعات إلى أن هناك ٧,٧ ملايين شخص سيكونون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٢، ولكنه الواقع المؤلم الذي نواجهه اليوم.

عليه من المهم في هذا السياق أن يضع قادة الصومال مصالح الشعب الصومالي على رأس أولوياتهم الآن، وأن يتصرفوا بأسرع ما يمكن لإنهاء هذه الفترة من عدم اليقين السياسي وتهيئة المجال للتركيز تماما على التصدي للمسائل الأساسية التي تواجه الشعب الصومالي.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا، لإحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات عادةً. واستمعنا أيضا إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني الصومالي والمديرة التنفيذية لمبادرة القيادة النسائية الصومالية، السيدة آشا سياد. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة، السيد أبوكر ضاهر عثمان، في جلسة اليوم.

لقد درسنا بعناية آخر تقرير للأمين العام (S/2021/944). ونلاحظ أنه منذ الإحاطة الفصلية السابقة للمجلس (انظر S/PV.8833) تمكنت الحكومة الاتحادية الصومالية من تحقيق مزيد من النجاح في تشكيل نموذج مستدام لنظام الحكم الاتحادي في البلد. وكان اكتمال انتخابات مجلس الشيوخ معلما هاما في تلك العملية. ونرحب بتحقيق الشعب الصومالي حصة الـ ٢٦ في المائة المخصصة للمرأة في مجلس الشيوخ. ونلاحظ أيضا بدء التصويت في مجلس النواب في البرلمان الصومالي.

ونحن ممتنون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وللسيد سوان شخصيا على إسهامه في حل الخلافات داخل الحكومة الاتحادية. ونأمل أن يتمكن البلد من إكمال العملية الانتخابية في ما تبقى من وقت وفقا للجدول الزمني المعدّل للانتخابات والاتفاقات الصومالية المبرمة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١.

لا تزال الحالة الأمنية في الصومال متوترة. وندعو الحكومة الصومالية وقوات حفظ السلام الأفريقية إلى مواصلة مكافحة حركة الشباب وإيلاء اهتمام خاص لأمن العملية الانتخابية. وتتطلب الأوضاع في ولايتي جوبالاند وغالمودوغ وهرشبيلي تركيزا خاصا، نظرا لزيادة أنشطة الجماعات المتطرفة الأخرى بالإضافة إلى حركة الشباب فيها، إلى جانب زيادة المواجهات القبلية.

وبالتالي نشيد بعمل بعثة حفظ السلام الأفريقية في البلد بوصفه عنصرا أمنيا رئيسيا في الصومال. ونرحب بالمحادثات الجارية في مقديشو مع جميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية بشأن تشكيل البعثة المقبلة ومعايير نقل المسؤولية عن الأمن في البلد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الجيش الوطني الصومالي.

وقد أحطنا علما على النحو الواجب بالنسخة المعاد تشكيلها للبعثة التي وافق عليها الاتحاد الأفريقي في الشهر الماضي، لتتحول

إلى عملية مختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونتوقع أن يتمكن جميع المشاركين في هذه المناقشات من التوصل إلى قرارات مقبولة للطرفين. وعلى أية حال، نحن مقتنعون بأن أي قرارات بشأن بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام يجب أن تتخذ مع المراعاة الواجبة لوجهة نظر مقديشو، وبهدف إحراز تقدم في تدريب الجيش الوطني الصومالي وفي بناء هيكل واحد للأمن الوطني. ومن المهم أيضا تجنب حدوث فراغ أمني.

ومع مراعاة الحالة الإنسانية المعقدة في الصومال، ستواصل روسيا تقديم المساعدة إلى البلد وإلى اللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة من خلال تقديم مساهمات محددة الأهداف للأموال المخصصة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. كما نعتزم مواصلة تدريب المهنيين المدنيين الصوماليين في هذا المجال.

وفي الختام، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس استعداد وفدنا لمواصلة التركيز على موضوع الصومال المدرج في جدول أعمال مجلس الأمن مع الاحترام الصارم لسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم للصومال في مناقشة اليوم.

وبما أن هذه هي آخر جلسة فصلية لمجلس الأمن بشأن الصومال ستشارك فيها إستونيا كعضو في المجلس، أود أن أشاطركم الرسائل التالية التي لن تعكس الربع الأخير فحسب، بل وستنطوي أيضا على ملاحظات أبديناها خلال السنتين الأخيرتين تقريبا من عضويتنا في المجلس.

أولا، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم في أهداف بناء الدولة، لا بديل عن إجراء انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية في الوقت المناسب. ولهذا السبب، من المؤسف أن هناك تأخيرات كبيرة في الجداول الزمنية للانتخابات في الصومال. غير أن إستونيا ترحب بالاختتام الأخير لانتخابات مجلس الشيوخ وتأمل في اختتام انتخابات مجلس النواب بنهاية العام. ونحث أيضا القادة الصوماليين على ضمان حصة تمثيل المرأة في البرلمان البالغ حدها الأدنى ٣٠ في المائة من خلال آلية واضحة. وبما أن الانتخابات تضع الأساس للفصل التالي للبلد، فلا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في هذا الفصل التالي.

ثانيا، من المؤسف أن قدرة حركة الشباب على شن هجمات في جميع أنحاء الصومال، طوال عضوية إستونيا في المجلس، ظلت بدون تغيير. إننا ندين بأشد العبارات الهجمات التي تشنها حركة الشباب ونعرب عن تعازينا للضحايا وأسرهم.

وقد أكدت إستونيا مرارا وتكرارا أن الحالة الأمنية لا يمكن أن تتحسن إلا إذا عمل جميع أصحاب المصلحة معا بشكل وثيق من أجل تحقيق هذا الهدف الهام. ولذلك، فإننا ندعو جميع الجهات الفاعلة الرئيسية إلى العمل معا من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة، في التخطيط لبعثة ما بعد عام ٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو حكومة الصومال الاتحادية إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ الخطة الانتقالية في الوقت المناسب. وتود إستونيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، أن تؤكد من جديد أن الاتحاد الأوروبي لا يزال مستعدا لمساعدة الصومال في الفصل التالي. بيد أن الاتحاد الأوروبي يأمل أيضا في أن تؤخذ شواغله في الاعتبار.

ثالثا، لقد شهدنا الحالة الإنسانية المتردية تتدهور للأسف خلال عضويتنا في المجلس. ويعزى ذلك أيضا إلى ضعف الصومال الشديد أمام تغير المناخ. ويجب أن يقف مجلس الأمن بحزم وراء مساعدة الصومال على التصدي لخطر المناخ، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وتشجع إستونيا الجهود الاستراتيجية والشاملة التي ستتصدى بشكل استباقي للتحديات الإنسانية.

لقد قطع الصومال شوطا كبيرا. غير أن الطريق لا يزال طويلا إلى أن يتمكن الصوماليون من العيش كمجتمع سلمي ومستقر ومزدهر. وستوضع الأسس لذلك، من خلال أمور منها سيادة القانون، وإرساء الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وآليات المساءلة الفعالة لأي

شخص ينتهك هذه الحقوق. وتأمل إستونيا أن تكون قد أسهمت في هذه الأسس بدعم العناصر المذكورة أعلاه طوال فترة عضويتنا في المجلس.

وأخيرا، أود أن أشكر أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التزامهم وتضحياتهم.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم إستونيا الكامل للصومال وشعبه بغية جعل تحقيق مستقبل أفضل للبلد واقعا.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان والممثل الخاص ماديرا على إحاطتيهما اليوم. كما تشكر الولايات المتحدة الأفراد المدنيين والنظاميين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إذ يضطلعون بالولايات الهامة التي أناطها بهم مجلس الأمن في بيئة بالغة الخطورة والصعوبة. كما أود أن أشكر المديرة التنفيذية سياد على رسالتها إلى المجلس اليوم وعلى العمل الشجاع والحيوي الذي تقوم به هي وزملاؤها كل يوم.

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء بطء وتيرة التقدم نحو إنجاز الانتخابات الوطنية في الصومال. وسيصادف الشهر المقبل مرور عام على انتهاء ولاية البرلمان الاتحادي، وقد مر أكثر من خمسة أشهر منذ أن اتفق قادة الصومال على الصعيد الوطني وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد على عملية لاستكمال الانتخابات. وبينما نرحب باستكمال عملية اختيار مجلس الشيوخ خلال عطلة نهاية الأسبوع، لم يتم اختيار سوى عضوين من الأعضاء الـ ٢٧٥ لمجلس النواب.

ونرحب بدعوة رئيس الوزراء روبلي إلى استكمال انتخابات مجلس النواب بحلول نهاية العام، ومن الحيوي أن تفي القيادة الصومالية والطامحون السياسيون بالتزاماتهم المتكررة بإجراء انتخابات تستوعب الجميع وشفافة وفي الوقت المناسب. ويشمل ذلك ضمان إجراء التصويت في بيئة آمنة ومأمونة والانتهاء من وضع الترتيبات للوفاء بحصة تمثيل المرأة المتفق عليها في البرلمان البالغة ٣٠ في المائة والتي تم ذكرها مرات عديدة اليوم.

كما نشعر بالقلق إزاء النزاع في غالمودوغ بين ميليشيا أهل السنة والجماعة وقوات الحكومة الاتحادية. لقد أسفر العنف عن سقوط العديد من الضحايا، وتشريد الآلاف من المدنيين الأبرياء، وصرف انتباه الحكومة بلا داع عن مكافحة إرهابيي حركة الشباب. ونحث كلا الجانبين على الامتناع عن المزيد من العنف والدخول في مفاوضات لحل المشاكل الكامنة في جذور النزاع سلميا.

أخيرا، وكما أبرز الممثل الخاص ماديرا في وقت سابق، نلاحظ أن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي تنتهي في نهاية هذا العام، ولكن ليس هناك اتفاق بعد بين الاتحاد الأفريقي والصومال وأصحاب المصلحة الدوليين بشأن بعثة دولية لتحقيق الاستقرار بعد عام ٢٠٢١. وتعتقد الولايات المتحدة أن إعادة هيكلة بعثة يقودها الاتحاد الأفريقي تركز على زيادة الضغط على حركة الشباب ونقل المسؤولية الأمنية تدريجيا إلى قوات الأمن الصومالية هي أفضل طريقة للمضي قدما. ونحث على تجديد المناقشات فيما بين جميع أصحاب المصلحة للتوصل إلى اتفاق والنهوض فعليا بالسلام والاستقرار في الصومال.

ونشيد مرة أخرى بعمل الممثل الخاص سوان وفريقه، وتحث الولايات المتحدة أيضا الحكومة الصومالية وأصحاب المصلحة على اختتام الانتخابات الوطنية في أقرب وقت ممكن. إن هذا سيمكن من التركيز مجددا على العمل الذي يتعين القيام به لجعل تحقيق صومال مسالم ومزدهر وديمقراطي حقيقة واقعة.

السيدة ترا فونغ نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان والسفير ماديرا والسيدة سياد على إحاطاتهم الثاقبة للغاية. وأود أيضا أن أرحب بالسفير عثمان في جلستنا اليوم.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، نلاحظ بقلق التقارير المختلفة التي تفيد بأن تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، بما في ذلك إجراء انتخابات

مهمة، لا يزال متأخرا عن الموعد المحدد. ومع ذلك، استمعنا أيضاً من مقدمي الإحاطات عن التطورات الإيجابية الأخيرة في الصومال، ولا سيما الانتخابات الجارية لشغل ٥٤ مقعداً في مجلس الشيوخ. وبالإضافة إلى ذلك، خفف إجراء عدة انتخابات محلية من حدة التوتر بين رئيس الصومال ورئيس وزرائه.

ونظراً لأن الفترة بين أواخر عام ٢٠٢١ وأوائل عام ٢٠٢٢ ستكون حاسمة بالنسبة للصومال، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية والرئاسية، فإن التوافق السياسي بين الأطراف المعنية أمر حاسم ومطلوب على وجه السرعة لإجراء الانتخابات بطريقة آمنة وسلمية، استناداً إلى الجدول الزمني المتفق عليه.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لدى تنفيذ عملية سياسية يملك زمامها الصوماليون ويقودونها مراعاة التطلعات والشواغل المشروعة لجميع الجهات المعنية الصومالية والأطراف الأخرى ذات الصلة. وينبغي أيضاً ضمان التمثيل الكافي للنساء والأقليات والشباب.

وفي سياق تلك العملية، ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية العاجلة لتوفير الموارد اللازمة لدعم إجراء تلك الانتخابات في بيئة يسودها السلام. فالسلام والازدهار في الصومال على المدى الطويل يتوقفان على نجاح تلك الانتخابات.

وبالانتقال إلى الحالة الأمنية، لا يزال هناك عدد من التهديدات ومظاهر العنف التي طال أمدها. فالجماعات الإرهابية، بما فيها حركة الشباب، تواصل إظهار قدرتها على شن هجمات، بما فيها الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتفجيرات الانتحارية. وندين بشدة أعمال العنف والهجمات الإرهابية، لا سيما تلك الموجهة ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونؤكد من جديد أن هذا العنف غير مقبول وأنه يجب تقديم مرتكبيه إلى العدالة.

وندعم العمليات التي تنفذها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون ضد حركة الشباب. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير لوقف العنف وتحسين حماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. وبينما نشيد بجهودهم المستمرة في التصدي للجريمة، فإننا نحث الحكومة الصومالية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تعزيز إنفاذ القانون والنهوض بمسؤولياتهم في تفكيك الجماعات الإرهابية. وندعو الشركاء الدوليين والإقليميين إلى مواصلة دعمهم لقوات الأمن الصومالية من خلال التدريب وتوفير المعدات وبناء القدرات وتنفيذ عمليات ضد حركة الشباب.

يحذّر الأمين العام للأمم المتحدة من أن مواردنا بلغت مستويات منخفضة لم نشهدها من قبل، فيما تسجل الاحتياجات الإنسانية في الصومال نمواً سريعاً. وعلاوة على ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا والفيضانات الشديدة وتفشي الجراد هي تحديات طال أمدها تؤدي إلى تفاقم الحالة.

وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الدوليين إلى مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتلك التهديدات. كما أننا ندعم توفير تمويل شامل يمكن التنبؤ به لأمن الصومال في المستقبل. فلا يمكن لحكومة الصومال وشعبها التغلب على التحديات الطويلة الأجل وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين إلا من خلال نهج شامل.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد بالعمل الدؤوب والجهود التي لا تكل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجدداً أهمية التمسك بمبادئ الاستقلال السياسي للصومال وسيادته وسلامته الإقليمية ووحدته.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ماديرا والسيدة آشا سياد على إحاطاتهم الثاقبة.

لا يزال الصومال في مأزق سياسي – مأزق استنفد الكثير جدا من الطاقة لفترة أطول مما ينبغي. وهناك خطر كبير من حدوث فراغات في

السلطة والحكم في عدة مجالات والتي يمكن أن تملأها حركة الشباب وأن تؤدي إلى انتكاس عمليتي السلام وبناء الدولة بشدة. وبينما نقرّ ببعض التقدم المحرز، فإن هناك حاجة ملحة إلى الانتهاء من العملية الانتخابية والتصدي للتحديات الأمنية والإنمائية الأساسية في الصومال.

ولا تزال الأزمات الإنسانية المتكررة، التي تتفاقم بفعل آثار تغير المناخ وعدم كفاية النمو الاقتصادي، تؤثر على حياة الصوماليين الضعفاء. والاستجابة الإنسانية المنقذة للحياة أمر بالغ الأهمية، ولكن الحلول الطويلة الأجل لا يمكن إيجادها إلا من خلال التنمية الاقتصادية والإصلاحات وتحقيق الاستقرار والمصالحة. وعلى جميع المستويات، تحتاج الحكومة إلى تعزيز تقديم الخدمات وتنفيذ استراتيجيات لتخفيف الآثار على نحو مستدام ويتعين عليها التركيز على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار.

أشكر السيدة سياد مرة أخرى على سردها للتحديات المتبقية التي يجب التغلب عليها لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع مناحي المجتمع الصومالي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، مقارنة بعام ٢٠١٦، فإنه من المخيب للآمال، كما أعرب كثيرون آخرون، أن حصة الـ ٣٠ في المائة لم تتحقق في انتخابات مجلس الشيوخ. ونحث بقوة المسؤولين على جميع المستويات على تكثيف جهودهم وكفالة تحديد آلية واضحة لتنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة في مجلس النواب. وينبغي أن يكون طموح الصومال هو تجاوز ما تم إنجازه بالفعل قبل خمس سنوات تقريباً.

إن الدعوة إلى إشراك المرأة في العمليات السياسية ليست دعوة مفروضة من الخارج. وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، تعبر المرأة الصومالية عن نفسها بصوت عال وواضح، بما في ذلك من خلال ميثاق المرأة الصومالية. ونقدر تعزيز الجانب المتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن في الولاية الجديدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونتطلع إلى تنفيذها وإلى تغطيتها في التقارير المقبلة.

لا تزال النرويج تشعر ببالغ القلق إزاء ارتفاع مستويات الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال في الصومال. وفي حين أن حركة الشباب لا تزال هي الجاني الرئيسي، فإننا نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء عودة تنظيم "أهل السنة والجماعة" مؤخراً إلى ولاية غالمودوغ بسبب أنشطة الجماعة الموثقة في تجنيد الأطفال واستخدامهم. ونحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة الصومال الاتحادية إلى العمل مع الأمم المتحدة لتعزيز التزامها بإنهاء ومنع الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك العنف ضد الأطفال.

أخيراً، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في المحادثات بين الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية بشأن طابع بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة في الصومال من أجل الانتقال، وكذلك بشأن مفهوم العمليات. إن الجداول الزمنية المنصوص عليها في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) واضحة. ونحن بحاجة ماسة إلى إحراز تقدم في وضع الاقتراح المشترك بشأن الأهداف الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي التي سيعاد تشكيلها وبشأن حجمها وتكوينها. وينبغي لبعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة أو المعاد تشكيلها أن تسهم في ضمان الوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تكفل مساءلة بعثة الاتحاد الأفريقي نفسها.

إن هدفنا المشترك هو أن يكون الصومال مسؤولا عن أمنه. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحتاج إلى بعثة تقوم على نحو أكثر فعالية ببناء قدرات قوات الأمن الصومالية، تمشياً مع خطة الانتقال الصومالية.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلين الخاصين سوان وماديرا على إحاطتيهما، واستمعت باهتمام إلى السيدة سياد. وأرحب بالسفير عثمان، الممثل الدائم للصومال، في جلسة اليوم.

تمر عملية إعادة إعمار الصومال حالياً بمنعطف حرج. فالبلد تنتظره مهام كثيرة فيما يتعلق بالانتخابات ومكافحة الإرهاب ونقل المسؤوليات الأمنية، في الوقت الذي يواجه فيه البلد ضغوطاً تتصل بالجائحة والحالة الإنسانية والتحديات الإنمائية.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2021/944) والإحاطات المقدمة اليوم، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، من الضروري التركيز على النهوض بالانتخابات. فنجاح إجراء الانتخابات سيساعد في الحفاظ على الاستقرار السياسي في الصومال وإرساء الأساس السياسي للشعب الصومالي لمواصلة تعزيز إعادة الإعمار الوطني. وترحب الصين بالجهود التي يبذلها قادة الصومال للتركيز على المصالح الوطنية، والتوصل إلى المصالحة من خلال الحوار والتشاور، والالتزام الفعلي بالتعجيل بالعملية الانتخابية. وقد تغلبت جميع الأطراف في الصومال على العديد من الصعوبات لإجراء الانتخابات. وفي الوقت الراهن، اكتملت للتو انتخابات مجلس الشيوخ في البرلمان الصومالي وبدأت انتخابات مجلس النواب. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف الزخم الإيجابي، وأن تنفذ بجدية الاتفاقين المبرمين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و ٢٧ أيار/مايو بشأن الانتخابات، وأن تعمل معا من أجل إحراز تقدم مستمر في العملية الانتخابية. وتقدر الصين المساعدة التقنية واللوجستية والأمنية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم للانتخابات في الصومال.

ثانيا، يجب أن نحافظ معا على الأمن والاستقرار في البلد. وتدين الصين بشدة الهجمات الأخيرة بالقنابل في مقديشو، وتعرب عن تعازيها للضحايا. إن مساعدة الصومال على مكافحة الإرهاب هدف مشترك للمجتمع الدولي. وقد بذلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جهودا وتضحيات هائلة لتحقيق هذه الغاية. وتشيد الصين بحفظة السلام التابعين للبعثة. وفي الوقت الحاضر، يتفاوض الصومال والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والأطراف الرئيسية الأخرى بشأن تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما بعد عام ٢٠٢١. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف من التوصل إلى حل مقبول للجميع على أساس الاحترام الكامل لآراء البلد المضيف. وقبل أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن هذه المسألة، يجب ضمان توافر الأموال اللازمة لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي لتجنب حدوث فراغ أمني بسبب الثغرات في التمويل. وما فتئت الصين تبذل قصارى جهدها لدعم البعثة، وقررنا تقديم المساعدة النقدية السنوية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن أمن البلد واستقراره مسؤولية الصومال نفسه في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن تحل أي مساعدة خارجية محل جهود الصومال نفسه. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى الإصغاء لصوت الحكومة الصومالية، ومساعدة الصومال على تعزيز قدراته الأمنية، واتخاذ إجراءات إيجابية فيما يتعلق برفع الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الصومال بشأن توريد الأسلحة. وتنتظر الصين أن يجري الأمين العام تقييما تقنيا لإدارة الأسلحة والذخائر، وفقا لقرار مجلس الأمن، وأن يضع معايير تقييم واضحة وواقعية وقابلة للقياس لرفع الحظر المفروض على الأسلحة والذخائر.

ثالثا، يجب أن نقدم المزيد من المساعدة الإنسانية والإنمائية. فإن ما يقرب من نصف سكان الصومال بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية بعد تأثرهم بجائحة فيروس كورونا، والنزاع العنيف، والظواهر الجوية القصوى. وفي الوقت نفسه، تواجه الحكومة الصومالية ضغوطا مالية هائلة ونقصا حادا في المساعدة الإنسانية واللقاحات، مما يجبرها على إبطاء خطتها الإنمائية الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة لهذه المسألة وأن يتخذ إجراءات إيجابية لدعم الصومال في تلبية احتياجاته الإنسانية والإنمائية. وإن تعليق المعونة المقدمة إلى الصومال لأسباب سياسية ليس نهجا بناء، فالشعب الصومالي هو الذي سيعاني في نهاية المطاف. وتتعاطف الصين مع الصعوبات الحالية التي يواجهها الصومال، وقد قدمنا مساعدات بقيمة ٤ ملايين دولار إلى الصومال في الشهر الماضي. وسنقدم للصومال ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة أخرى من اللقاح لدعم الاستجابة للجائحة في الصومال دعما كاملا. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لتقديم المساعدة العملية من أجل تحقيق السلام وإعادة الإعمار في الصومال.

السيد بنعبو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة آشا سياد على إحاطاتهم.

سأركز على نقطتين، هما: الانتخابات والانتقال الأمني.

ترحب فرنسا بإجراء انتخابات مجلس الشيوخ، التي تتوج عدة أشهر من الحوار والتعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات

الاتحادية الأعضاء. وتدعو فرنسا إلى مواصلة هذه الجهود حتى يتسنى إجراء انتخابات مجلس النواب والانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن، وبما يتوافق مع تخصيص حصة ٣٠ في المائة للمرأة التي تنص عليها التشريعات الصومالية.

إن الصوماليين بحاجة إلى حكومة تتمتع بالشرعية الكاملة يمكنها التصدي للتحديات التي يواجهها البلد.

ويتمثل أول هذه التحديات في الأمن. ويبرز تقرير الأمين العام (S/2021/944) المأساة الإنسانية الناجمة عن الهجمات التي تشنها حركة الشباب على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني والطبي، وعلى القوات الصومالية والقوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتعد الهجمات المميتة وعمليات القتل المستهدف وحالات الاختطاف والتشريد القسري أمرا غير مقبول. ويجب مواجهة مرتكبي تلك الأعمال الإرهابية دون هوادة ومحاكمتهم على الجرائم المرتكبة.

ويجب أن نواصل جهودنا لمكافحة حركة الشباب، التي تسيطر على مناطق في وسط وجنوب الصومال، وتجلب التهديد الإرهابي إلى قلب العاصمة. ويعد تجديد نظام الجزاءات خطوة هامة تسمح لنا بمواصلة وقف تدفق الأسلحة والتمويل إلى الحركة التي تشكل تهديداللمنطقة.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الصومال يجب أن يكون قادرا على ضمان أمنه. ويتطلب ذلك التنفيذ الكامل للخطة الانتقالية الصومالية، بدعم من جميع الشركاء الإقليميين والدوليين، ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي التي أعيد تشكيلها، والتي من المقرر أن تتولى مهامها من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اعتبارا من عام ٢٠٢٢. وتأسف فرنسا لعدم إمكانية تقديم التقرير المشترك عن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في غضون الإطار الزمني المحدد في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١).

وتكرر فرنسا تأكيد استعدادها للمشاركة في المحادثات مع الصوماليين وأعضاء المجلس وجميع الجهات المعنية الأخرى. وتقع على عاتقنا مسؤولية اتخاذ قرار في أقرب وقت ممكن لضمان ألا تذهب جهود المجتمع الدولي لمحاربة حركة الشباب سدى. وفي الوقت نفسه، يجب أن نستخلص الدروس من النموذج الحالي وأوجه القصور التي تعتريه من حيث التوجه الاستراتيجي والفعالية. وقد أصبح من الملح إيجاد حل فعال وجماعي ومستدام فيما يتعلق بالتمويل، الذي يسهم فيه الاتحاد الأوروبي حاليا بحصة كبيرة جدا مقارنة بمساهمات شركاء الصومال الآخرين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

أشكر الممثلين الخاصين سوان وماديرا على إحاطتيهما، وأرحب في المجلس بالسيدة آشا سياد، التي تقوم بعمل هام لجعل إدماج المرأة في مواقع المسؤولية حقيقة واقعة في الصومال. وأرحب كذلك بممثل الصومال.

تدرك المكسيك أنه على الرغم من حالات التأخير والصعوبات الكثيرة التي واجهتها العملية، فإن الأطراف السياسية الصومالية الفاعلة قد توصلت للاتفاقات اللازمة لاستكمال انتخابات مجلس الشيوخ والتقدم نحو تشكيل مجلس الشعب. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس فرماجو ورئيس الوزراء روبلي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب أيضا بإجراء أول انتخابات بالتصويت المباشر في ثلاث مقاطعات في بونتلاند، مما يدل على إمكانية التحرك نحو إجراء الاقتراع العام عندما تكون للإرادة السياسية الكلمة العليا.

وعلى نحو ما أشارت السيدة سياد بحق، ففي هذه المرحلة الانتخابية، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لضمان مشاركة المرأة بأمان كمرشحة وناخبة في الانتخابات. ونأسف لعدم بلوغ حصة ٣٠ في المائة للنساء في مجلس الشيوخ. وندعو إلى تعبئة جميع الوسائل المتاحة لضمان أن تتمكن النساء المنتخبات من ممارسة ولايتهن بفعالية وعلى قدم المساواة مع نظرائهن من الرجال.

ومن الأهمية بمكان استكمال الانتخابات حتى تتمكن السلطات من التركيز على الإصلاحات التي تنتظر التنفيذ. وتنفيذ الخطة

الانتقالية في الوقت المناسب، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وإدماج القوات الإقليمية وتشكيل القوات، أمر أساسي لنقل المسؤوليات الأمنية إلى الصوماليين أنفسهم. وفي ذلك الصدد، ندعو السلطات الصومالية والاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في أعمال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الانخراط في حوار بشأن السبل المناسبة لإعادة تشكيل البعثة. وندرك أنها لن تكون محادثة سهلة، ولكن من الضروري أن نراعي مختلف وجهات النظر عند اتخاذ القرارات التي ستسمح للصومال بتحقيق السلام والاستقرار.

وتأمل المكسيك أيضا أن يسهم الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المنصوص عليه في القرار ٢٥٩٢ (٢٠٢١) في تحديد أهداف واضحة لتيسير نقل المسؤوليات إلى الحكومة الوطنية.

وندين بشدة زيادة أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ولذلك ندعو حكومة الصومال الاتحادية إلى العمل على وضع خطة عمل وطنية جديدة لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له، تمشيا مع البيان المشترك لعام ٢٠١٣ بشأن منع العنف الجنسي. وندعو جميع الأطراف أيضا إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على أنه من غير المقبول، بالنسبة لبلدي، أن ٢ في المائة فقط من السكان الصوماليين قد تلقوا حتى الآن جرعة من لقاح مرض فيروس كورونا. وأولئك الذين لا يزالوا يرون أن الجائحة لا علاقة لها بالسلام والأمن الدوليين يصعب عليهم أن يفهموا مدى خطورة الواقع وتعقيده في الصومال.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أنوه بحضور السيدة آشا سياد، المديرة التنفيذية لمبادرة القيادة النسائية الصومالية؛ والسيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأشكرهم على إحاطاتهم المفصلة.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، يسعدني أن أقول إن انتخابات مجلس الشيوخ قد اكتملت بنجاح، وخُصصت ٢٦ في المائة من المقاعد لنسائنا القادرات. وكما كان مقررا، بدأت بالفعل انتخابات مجلس النواب، حيث انتخب عضوان في البرلمان عن دائرة صوماليلاند وسينتخب تسعة أعضاء آخرون في البرلمان بحلول ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسيكفل الفريق الاتحادي الانتخابي المعني بالتنفيذ، وكذلك الفريق الانتخابي المعني بالتنفيذ على صعيد الولاية، التقيد بحصة الـ ٣٠ في المائة وفقا لاتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر، حيث سيُخصص ما لا يقل عن ٨٢ مقعدا من مقاعد مجلس النواب الـ ٢٧٥ للنساء. ومما لا شك فيه أن هذه البداية الناجحة ستشجع بقية الولايات الاتحادية الأعضاء على الشروع في انتخابات مجلس النواب في أقرب وقت ممكن من أجل كفالة الانتهاء من الانتخابات قبل نهاية العام.

ودائما ما كان إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة وذات مصداقية السياسة المعلنة لحكومة الصومال الاتحادية، وفي كثير من النواحي، تم تأخير الانتخابات، لا لكفالة إبلاغ جميع الجهات المعنية بالعملية فحسب، بل أيضا الحصول على موافقتها من أجل كفالة شرعية الإدارة بعد الانتخابات.

وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية للصومال بعد عام ٢٠٢١، تظل الخطة الانتقالية الصومالية الأساس الوحيد لحكومة الصومال الاتحادية ورؤيتها الاستراتيجية لتشكيل تدريجي متعدد السنوات وقائم على شروط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال واتباع نهج مستدام لمواجهة حركة الشباب وبناء المؤسسات الأمنية الرئيسية للصومال والاستعادة الدائمة للمواقع الاستراتيجية. وفي ذلك الصدد، أوضحت حكومة الصومال الاتحادية في مناسبات كثيرة أنها لن تقبل أي بعثة مختلطة متعددة الأبعاد للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال.

وتواصل حكومة الصومال الاتحادية العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل الانتهاء من العمليات المفاهيمية، حسبما تقتضيه ولاية مجلس الأمن. وللأسف، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فقد توقفت تلك العملية، ولكن نأمل أن تُستأنف قبل نهاية العام لتمكين حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي من إحراز تقدم كبير وتقديم تقرير إلى المجلس قبل انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.